مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

مكانة منطقة الخليج العربي في الإدراك الاستراتيجي الصيني بعد الحرب الباردة

إعـــــــداد

د. عباس هاشم عزيز

د. عقيل مصطفى مهدي

سلسلة الإصدارات الخاصة
(سلسلة علمية)
العدد (٥٣)

الكويت - ٢٠٢١م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م ـ جامعة الكويت

مكانة منطقة الخليج العربي في الإدراك الاستراتيجي الصيني بعد الحرب الباردة

إعـــــــداد

د. عباس هاشم عزيز
كلية العلوم السياسية
جامعة بغداد

د. عقيل مصطفى مهدي
باحث في الشؤون السياسية
جامعة الدفاع للدراسات العليا ـ بغداد

سلسلة الإصدارات الخاصة
(سلسلة علمية)
العـــــدد (٥٣)

الكويت
٢٠٢١م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢١م

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا. كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس. كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
عميد كلية الآداب بالإنابة
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

أ. عبدالعزيز عبدالله السالم
رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معرفي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق. دولة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية - دولة الكويت

د. غالب محمد العصيمي
وكيل وزارة الإعلام المساعد لقطاع السياحة
وزارة الإعلام. دولة الكويت

تمهيد

تشهد السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في تنافس القوى الدولية الكبرى على تعزيز تواجدها السياسي والاقتصادي وزيادة نفوذها الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي، لاسيما في أعقاب انتهاء الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي بين القوتين العظميين في مطلع تسعينات القرن العشرين.

وتُعد الصين في مقدمة القوى الدولية الصاعدة التي حرصت على تعزيز علاقاتها وتطوير شراكاتها الاستراتيجية مع دول المنطقة لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران، والعراق.

ويعكس الاهتمام الصيني المتنامي بالخليج العربي، ترجمة عملية لتطور مكانة هذه المنطقة الحيوية من العالم، في الإدراك الاستراتيجي لصناع القرار في بكين، وتحقيقاً لاستراتيجية الصين الرامية إلى تعزيز دورها على الساحة الدولية، بشكل متدرج وهادئ، على نحو لا يشكل تصادماً مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى المهيمنة عالمياً منذ نهاية الحرب الباردة وحتى الوقت الراهن.

ومن ثم، يهتم هذا الإصدار الجديد من «سلسلة الإصدارات الخاصة»، بتتبع تطور الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، وقضاياها، وأزماتها، خلال العقدين الأخيرين، منذ حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م وصولاً إلى أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد-١٩»، مستعرضاً مجالات التعاون الاستراتيجي بين بكين ودول المنطقة، ومستخلصاً لأهم الملامح العامة لمستقبل دور الصين في الخليج العربي.

د. فيصل أبوصليب

مدير المركز

المحتـويـات	رقم الصفحة

ـ ملخص: ١٣

المقدمة: ١٥

ـ **الفصل الأول**: التوجه الصيني نحو منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة... ١٧

ـ **المبحث الأول**: الإدراك الاستراتيجي الصيني لمكانة الخليج العربي العالمية..... ١٧

ـ المطلب الأول: الحقبة الأولى (أولوية المصالح الاقتصادية:)..... ١٨

ـ المطلب الثاني: الحقبة الثانية (استراتيجية التعاون وتحقيق الشراكة خلال الأزمات).. ٢١

ـ **المبحث الثاني**: التعاون الصيني مع العراق ودول منطقة الخليجي العربي (٢٠٠٣ـ٢٠١٠م)..... ٢٣

ـ المطلب الأول: التعاون الصيني ـ العراقي: (تأسيس لشراكة اقتصادية)..... ٢٣

ـ المطلب الثاني: العلاقات الصينية ـ الخليجية..... ٢٤

ـ **الفصل الثاني**: الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي أثناء الأزمات: («ثورات الربيع العربي» والملف النووي الإيراني وجائحة كورونا)..... ٢٧

ـ **المبحث الأول**: الاستراتيجية الصينية (مواقف سياسية ومنافع اقتصادية): «ثورات الربيع العربي» وأزمة الملف النَّووي الإيراني ومبادرة الحزام والطريق... ٢٧

ـ المطلب الأول ـ الاستراتيجية الصينية تجاه «ثورات الربيع العربي»..... ٢٨

ـ المطلب الثاني: الموقف الصيني من أزمة الملف النَّووي الإيراني..... ٣٠

المحتـويـات	رقم الصفحة

- المطلب الثالث: التوظيف الاستراتيجي لمبادرة «الحزام والطَّريق» للتعاون والشراكة... ٣٢
- **المبحث الثاني**: الاستراتيجية الصينية تجاه أزمات المنطقة المعاصرة: (الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النَّووي الإيراني ومواجهة جائحة كورونا)..... ٣٦
- المطلب الأول: الموقف الصيني من الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النَّووي الإيراني..... ٣٧
- المطلب الثاني: العلاقات الصينية-الخليجية في ظل جائحة كورونا..... ٣٩
- الخاتمة:..... ٤٤
- قائمة المراجع:..... ٤٧

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

ملخص:

مثلت نهاية الحرب الباردة بداية مرحلة من الانفتاح السياسي والاقتصادي العالمي وكانت الصين من أكثر الدول التي سارعت إلى استغلال هذا الانفتاح وسارعت إلى اعتماد استراتيجيات تقوم على أساس التعاون وكسب الأصدقاء، مدفوعة بتحقيق مصالحها الاقتصادية . إنَّ سياسة الانفتاح التي اتبعتها الصين في مرحلتها الثالثة (١٩٩٢-٢٠٠٢م) كانت أساسية في بناء اقتصاد دولة كبرى قادرة على المنافسة والصمود، وقد اعتمدت في صعودها السلمي نحو الريادة العالمية على اتباع استراتيجية تقوم على إيجاد توازنات وبناء شراكات، وقد نجحت إلى حد كبير في معظم مناطق العالم، لاسيما منطقة الخليج العربي، اذ تمكنت أن تمسك بطرفي الخليج العربي، إيران والدول العربية، واستطاعت خلال عقد التسعينيات أن تؤسس لتعاون ثنائي، وارتقت بها في أول عقدين من القرن الحادي والعشرين إلى مستوى الشراكات، مستغلة حاجة دول المنطقة إلى تنويع شراكاتها لمواجهة الأزمات المتتالية التي ضربت المنطقة وإيجاد حلفاء سياسيين لمناصرة قضاياهم في المنظمات الدولية.

المقدمة :

فرضت التطورات العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة على الصين إجراء مراجعة على استراتيجيتها، استندت فيها على تحليل موضوعي لحقائق الواقع السياسي الإقليمي والدولي، ورؤيتها لذاتها ودورها في إطار هذا الواقع الجديد، وهو ما انعكس على حركة السياسة الخارجية الصينية. كان من نتائج تلك المراجعة إدراك الصين أن عالم ما بعد الحرب الباردة يختلف عما قبلها على مستوى علاقات القوة والمصالح الاستراتيجية، لاسيَّما بين القوى الكُبرى في العالم، لذلك حرصت الصين على بناء بيئة أمنية إقليمية مستقرة تساعدها على تحقيق النمو الاقتصادي، والاستمرار بعملية التحديث وفقاً لخطوط براغماتية عملية. فضلاً عن اعتماد استراتيجية صينية جديدة تقوم على مبادئ واضحة؛ لتعزيز موقع الصين العالمي كقطب سياسي واقتصادي يساعد على إعادة التوازن في العلاقات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكسر استراتيجية الاحتواء السياسي والاقتصادي الموجهة ضدها. وممَّا ساعد على ذلك تراجع دور المتغير العسكري لصالح المتغير الاقتصادي الذي أصبح له دورٌ بارزٌ في تحديد مراكز القوة في النظام الدولي. وإدراكاً منها في إيجاد مراكز تساعدها في مسعاها في الريادة العالمية فقد حدَّدت أولويات التحرُّك تجاهها، فكانت منطقة الخليج العربي من أهم تلك المراكز التي عدَّتها الصين منطقة استراتيجية للوثوب إلى ما تسعى إليه، ومن هنا جاء الاندفاع الصيني نحو دول المنطقة وبوسائل مختلفة منها الشراكات الاقتصادية التي تمهد إلى شراكات سياسية تعضد المواقف الصينية في منافستها مع القوى الكُبرى في العالم.

مما لا خلاف عليه أن منطقة الخليج العربي كمكانة، تحتلّ أهمية في المدرك الاستراتيجي الصيني، وذلك لموقعها الجغرافي المميَّز في قلب العالم والذي يعتبر نقطة الوصل بين الشرق والغرب، هذا الواقع الجغرافي أعطاها بُعْدًا اقتصاديًّا وأمنيًّا متزايدًا، فهي وإن كانت منطقة تلاقي المصالح، إلاّ أنَّها في ذات الوقت منطقة تنافس وصراع على المصالح، وإن ما استقر في المدرك الاستراتيجي الصيني ومنذ نهاية الحرب الباردة إمكانية تعظيم دورها في المنطقة، ومنحها أولوية لعلاقاتها مع دول منطقة الخليج العربي، ودور مهم آخر في الشؤون العالمية، وتعزيز شراكتها مع دول المنطقة، هذه المقاربات منحتها القدرة على المناورة الاستراتيجية للحد من الدور السائد للولايات المتحدة الأمريكية، بما يحقق مصالحها العُليا.

الفصل الأول
التوجه الصيني نحو منطقة الخليج العربي بعد الحرب الباردة

مثَّلت نهاية الحرب الباردة مطلع تسعينيات القرن الماضي بداية لمرحلة جديدة في التوجه الصيني نحو مناطق العالم ذات التأثير في رسم الدور الصيني المستقبلي ورفع مكانتها الدولية إلى مستوى الدولة ذات الاستراتيجية الكونية، والفكر الاستراتيجي الصيني وضع منطقة الخليج العربي من أهم المناطق العالميَّة التي يُمكن أن تحقق لها صعودًا عالميًّا سلميًّا وعلى مستويات عدة : اقتصادية وسياسية.

المبحث الأول
الإدراك الاستراتيجي الصيني لمكانة الخليج العربي العالمية

ظلت الصين طوال الحقب التي سبقت نهاية الحرب الباردة تسعى إلى إيجاد موطئ قدم لهم في منطقة الخليج العربي، إلَّا أن ظروف الحرب الباردة حدَّت كثيرًا من سعيها هذا، ويبدو أن نهاية هذه الحرب فتح لها أبواب المنطقة على مصراعيها. ومع تراجع البُعْدِ الأيديولوجي في العلاقات بين الدول، وحلول السياسات البرغماتية التي تقوم بالأساس على تحقيق المصالح وفق أُطر التعاون، وعليه فقد نشطت السياسة الصينية تجاه منطقة الخليج العربي بغرض تثبيت دور الصين ومكانتها الدولية.

ومع نهاية الحرب الباردة كان للتغيُّرات في النظام الدولي بشكل عام، والمنطقة بشكل خاص آثارٌ على العلاقات بين الصين ومنطقة الخليج العربي، التي أصبحت أكثر تشابكًا وتعقيدًا، لذا فإن المشهد الاقتصادي عاد ليُهيمن على هذه العلاقات، فقد عملت الصين بخطى ثابتةٍ بتعديل استراتيجيتها التنموية سعيًا للتحوُّل إلى قوة اقتصادية عالمية، وبالفعل تمكَّنت في هذه المرحلة من إقامة علاقات دبلوماسية مع مختلف الدول العربية (الصين والعالم العربي وعشر سنوات على انطلاق منتدى التعاون العربي الصيني، ورقة لمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠م). حتى وجدت العلاقات بين الصين ودول منطقة الخليج العربي إطارها الاستراتيجي الأشمل والأعم. واتساقًا مع هذه المعطيات سيتمُّ تناول العلاقة بين الصين ودول منطقة الخليج العربي من خلال حقيقتين تاريخيتين رئيسيتين .

المطلب الأول
الحقبة الأولى (أولوية المصالح الاقتصادية :)

شهدت هذه الحقبة والتي تمتد من عام ١٩٩٠م حتى بداية القرن الحادي والعشرين، العديد من التحوُّلات في البيئة الدولية والإقليمية كان أهمها: انهيار الاتحاد السوفيتي، والتواجد المكثف للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م، رافق ذلك تصاعد التوتُّر بين الصين والغرب لاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب أحداث ميدان « تيان آن» (مظاهرات ساحة تيانانمن أو تُعرف باسم حادثة الرابع من يونيو هي مجموعة من المظاهرات الوطنية التي وقعت في جمهورية الصين الشعبية، بين ١٥ أبريل ١٩٨٩م و٤ يونيو ١٩٨٩م، وتمركزت في ساحة تيانانمن في بكين التي كانت محتلة من قِبَل طلاب جامعيين صينيين طالبوا

بالديمقراطية، بلا تاريخ)، قابلت الصين ذلك بالعمل وفق استراتيجية تعتمد على الاستفادة من حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م كمسوغ؛ لتحسين وتمتين علاقتها مع الغرب والعرب، والحفاظ على إمدادات الطاقة في منطقة الخليج(Zhongmin , 2016, p. 9)، بمعنى أنَّ التوجُّه الاستراتيجي الصيني الجديد ممزوجًا بسياسة التحديث والإصلاحات، بدأ بالتأكيد على المصالح الاقتصادية والبحث عن علاقات تجارية واقتصادية بعيدًا عن البُعْدِ الأيديولوجي، لاسيما باتجاه الدول المصنعة والمصدرة للنَّفط والمواد الأولية (مرعي، ٢٠١٧م، صفحة ١٣١). وهكذا كان جوهر العلاقات العربية الصينية في هذه الحقبة، يأتي من مساهمة دول المنطقة العربية بإعادة مكانة الصين في مجلس الأمن الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والذي اعتبر فيما بعد منطلقًا لتأييد متبادل بين الطرفين من الأحداث والقضايا الإقليمية والدولية المهمة (سرور، ٢٠١٥م). كل ذلك تجلَّى بشكلٍ واضحٍ من خلال ما يأتي:

(أ) اعتمدت الصين استراتيجية التوازن في العلاقات الإقليمية والدولية، إذ استفادت من حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م؛ لتخفيف التوتُّر في علاقتها مع الولايات المتحدة والحفاظ على علاقتها مع دول منطقة الخليج العربي، فقد عارضت العزو العراقي الغاشم لدولة الكويت عام١٩٩٠م، وصوتت لصالح قرارات الأمم المتحدة بشأن فرض العقوبات على العراق، وفي ذات الوقت عارضت التدخُّل العسكري للقوى الكُبرى في منطقة الخليج، وصوتت ضد قرار الأمم المتحدة (٦٧٨) الخاص بذلك. إلى جانب ذلك عملت على تنشيط دبلوماسيتها في المنطقة للقيام بالوساطة، جاء ذلك من خلال الجولة التي قام بها وزير الخارجية آنذاك السيد «تشيان تشيتشين» في نوفمبر عام ١٩٩٠م إلى كل من : مصر والسعودية والأردن والعراق؛ لإقناع العراق بالانسحاب من دولة الكويت، وتشجيع الحلول السلمية والذهاب إلى طاولة المفاوضات لإنهاء الأزمة، وبعد انتهاء الحرب رأت الصين أنه ينبغي للعراق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشكلٍ شاملٍ،

وعارضت إنشاء منطقة حظر مناطق طيران، وناشدت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بضرورة وقف الغارات الجوية على العراق، ودعت إلى وضعٍ حدٍّ مبكرٍ للعقوبات المفروضة على العراق (An, 2020).

(ب) تماشيًا من النمو الاقتصادي السريع، وزيادة الاعتماد على النَّفط، قامت الصين بتعزيز التعاون مع دول الخليج العربي في مجال الطَّاقة، وأصبحت المستورد الرئيس منها بين عامي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦م : وبالرغم من محاولات الصين لتنويع وارداتها من الطَّاقة، ظلَّت منطقة الخليج هي الأهم في منظور احتياجات الصين من الطَّاقة، إذ بلغت وارداتها من المملكة العربية السعودية وإيران حوالي ٣٠٪، وعلى ضوء ذلك وقَّعت الصين والمملكة العربية السعودية الاتفاق على إقامة شراكة نفطية استراتيجية في عام١٩٩٩م، عزَّز الطبيعة الاستراتيجية للتعاون في مجال الطَّاقة (Bajpaee, 2020).

(ج) أصبحت القضية النووية الإيرانية العامل المؤثر والمقيد الرئيس للعلاقات الصينية الأمريكية وبداية التوتُّر بين واشنطن وبكين. إذ رأت الولايات المتحدة في حينها أن إيران حصلت على دعم من الصين في مجال الاستخبارات وتطوير تقنيات برنامجها النَّووي، على ضوء ذلك وتحديدًا في نوفمبر١٩٩١م، زار وزير الخارجية الأمريكي السَّابق جيمس بيكر الصين وطالبها بوقف التعاون النَّووي مع إيران. ومع استمرار هذا التوتُّر، قرَّرت الولايات المتحدة عام ١٩٩٢م بيع (١٥٠) مقاتلة من طراز F16 إلى تايوان. في المقابل وبعد فترة وجيزة، زار الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني الصين ووقَّع اتفاقية مع الصين بشأن التعاون في مجال التقنيَّات النَّووية، والاتفاق على بناء محطة للطَّاقة النَّووية، ونتيجة للتقارب الصيني الإيراني ازدادت حدَّة التوتُّر، وواصلت الولايات المتحدة الأمريكية ممارسة الضَّغط على الصين بعد تولي إدارة الرئيس بيل كلينتون عام ١٩٩٣م، وطالبتها بوقف مساعدتها لإيران في بناء محطة للطَّاقة النَّووية، ومن خلال قراءة متمعنة

للحسابات الاستراتيجية أعلنت القيادة الصينية تعليق التعاون مع إيران في بناء المحطة النَّووية، جاء ذلك قبل زيارة الرئيس الصيني آنذاك «جيانغ زيمين» إلى الولايات المتحدة في سبتمبر ١٩٩٥م، قرَّرت بعدها الولايات المتحدة فرض عقوبات على إيران، كان لها آثارٌ سلبيةٌ على التعاون في مجال الطَّاقة والاقتصاد والتجارة بين الصين وإيران (Hua, 2014, pp. 5-6).

المطلب الثاني

الحقبة الثانية (استراتيجية التعاون وتحقيق الشراكة خلال الأزمات)

تمتد هذه الحقبة من بداية القرن الحادي والعشرين حتى بداية العقد الثاني منه، إذ اتَّسمت هذه الحقبة بتوسع حلف (الناتو) شرقًا، وتعزيز تحالف الولايات المتحدة الأمريكية مع كل من اليابان و أستراليا، فضلاً عن عودة روسيا للظهور كقوة منافسة وصعود الهند كقوة إقليمية، وبالرغم من تحسُّن التنسيق الأمني بين جميع القوى الفاعلة في المجتمع الدولي، إلَّا أنَّ النظام الدولي ظهر بصورة غير متوازنة، وأصبحت المنافسة السياسية أكثر حدة، وعلى ضوء هذه المتغيرات ترى الصين أنَّ التنمية في شرق وجنوب شرق آسيا تضرَّرت بشكلٍ كبيرٍ وسلبي، ونتيجةً لذلك اضطرت لإقامة أساسًا قويًّا لشراكة استراتيجية موسعة تشمل الشَّرق الأوسط والعالم العربي ومنها منطقة الخليج العربي، هدفها الاستراتيجي إحباط الهيمنة الأمريكية في شرق آسيا والشرق الأوسط، والضَّغط من أجل إنشاء هيكل متعدد الأقطاب واستعادة توازن القوى. بالمقابل عرضت الدول العربية، لاسيما دول الخليج رؤية تؤكِّد على ضرورة وجود علاقات دبلوماسية نشطة مع دول شرق آسيا، مثل: الصين واليابان وكوريا الجنوبية، وكذلك الحفاظ على «دبلوماسية التسوية مع القوى العُظمى»(ZOUBIR, p. 80).

وهكذا فإن «الدبلوماسية الشاملة» لتحقيق التوازن ضد القوى الكُبرى كانت هي النَّهج الذي اتبعته الصين وبما يخدم التَّوازن في منطقة الخليج العربي. فالصين ترى أنَّ منطقة الخليج العربي تلعب دورًا مهمًّا في تعزيز أمن الطَّاقة، وتوسيع الأسواق الخارجية، وحماية مشاريعها الاستثمارية بما يحقق التنمية على المدى الطويل، بينما يوفر النمو الاقتصادي في الصين قوة دفع مهمَّة للنمو الاقتصادي في هذه المنطقة، الأمر الذي يتطلَّب من الصين أن تتعامل مع هذه الدول بشكلٍ مختلفٍ؛ لإيجاد أعظم المصالح المشتركة، علاوةً على ذلك فإن الشراكة الاستراتيجية تُساعد الصين من عدم الوقوع في العزلة مع حالة حدوث نزاعات مع جيرانها بسبب النزاعات الإقليمية (ZOUBIR, p. 81). كما ينظر الصينيون إلى الدول العربية كأصدقاء حميمين وشركاء جيدين (Sudanese, 2009).

لقد كان لـ «مبادرة الشرق الأوسط الكبير» التي أطلقتها الولايات المتحدة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، وتداعيات الحرب على العراق عام ٢٠٠٣م، تأثيرات عميقة على النظام الدولي والأنماط الإقليمية لمنطقة الخليج العربي، فقد شهدت العلاقات الخليجية الصينية نوعًا من الركود النسبي بسبب التواجد الأمريكي في المنطقة، ووضعت الدبلوماسية الصينيَّة تحت وطأة مشهد التعقيد والتشابك من جهة، وسرعة النمو الاقتصادي وزيادة الطلب الداخلي على مصادر الطَّاقة من جهة أُخرى، لذلك عملت الصين على تعديل دبلوماسيتها تجاه دول منطقة الخليج العربي وبشكل يعتمد على إيجاد شراكات اقتصادية وسياسية.

المبحث الثاني
التعاون الصيني مع العراق ودول منطقة الخليج العربي (٢٠٠٣-٢٠١٠م)

في توجهها نحو الشرق الاوسط كان لابد للصين من أن تتمركز اقتصاديا في اهم محطتين في المنطقة ، وهما: العراق ومنطقة الخليج العربي، ومرد ذلك يعود الى ان هاتين المحطتين هما عماد استراتيجية اي دولة كبرى تريد ان تعتلي بمكانتها العالمية، ومع كل المزاحمة التي تواجهها الصين من الولايات المتحدة في هذه المنطقة، لاسيما بعد تواجدها المباشر في العراق بشكل خاص وتكثيف وجودها السياسي والعسكري في المنطقة بشكل عام، الا انها اعتمدت على استغلال الفرص المتاحة وتمكنت من تحقيق اختراقات مهمة في مجالات التعاون الاقتصادي وبناء تفاهمات سياسية، وقدمت نفسها كشريك موثوق فيه سياسيا واقتصاديا.

المطلب الأول
التعاون الصيني ـ العراقي: تأسيس لشراكة اقتصادية (٢٠٠٣ ـ ٢٠١٠م)

كانت سياسة تجنُّب المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإثبات الذات هي السياسة التي اتبعتها الصين في قضية الحرب على العراق، فبالرغم من المعارضة الشديدة التي أبدتها الصين تجاه هذه الحرب التي نشبت

عـام٢٠٠٣م، إلَّا أنَّهـا تجنبـت المواجهـة المبـاشرة مـع واشـنطن. فقبـل انـدلاع الحـرب شـجعت الصـين حـل الأزمـة في إطـار مجلـس الأمـن، وسـاهمت بشـكل فاعـل في إصـدار القـرار الأممـي١٤٤١، بينـما أصرَّت عـلى موقفهـا خـلال الحـرب بعدم تشـكيل تحالـف مناهـض للحـرب مـع دول أوروبـا، كـما حافظـت عـلى اسـتقلال سياسـاتها، وعارضـت بوضوح الأُحاديـة الأمريكيـة، إلَّا أنهـا سـعت بـألَّا ينظـر إليهـا كزعيـم للمعسـكر المناهـض للولايـات المتحـدة (Yu, 2004, p. 14).

ومـع نهايـة الحـرب واحتـلال العـراق عـام ٢٠٠٣م، لم تقتصر العلاقـات عـلى البُعْـدِ الاسـتراتيجي والسـياسي، فبعـد تأييـد الصـين لسـيادة العـراق وسـلامته الإقليميـة، والدعـوة إلى حـل الخلافـات الداخليـة بـين الأطـراف المحليـة في العـراق مـن خـلال العمليـة السياسـية بالأسـاليب السـلمية والديمقراطيـة وبما يحقـق الأمـن والاسـتقرار، عملـت بشـكل حثيـث عـلى إيجـاد تعاونًـا اقتصاديًّـا لاسـيما بفتـح قنـوات متعـددة للمشـاركة في إعـادة الإعـمار، وتطويـر العلاقـات الاقتصاديـة والتجاريـة ودعـم اسـتثمارات الـشركات الصينيـة، ودعـم الاقتصـاد العراقـي، فقامـت بإلغـاء ٨٠ ٪ مـن الديـون السَّـابقة، ومنـح مسـاعدات ماليـة (٢٥) مليـون دولار عـام ٢٠٠٦م، تلاهـا إعـلان وزيـر الخارجيـة الصينـي « يانـغ جيـه تـشي » عـام ٢٠٠٧م في المؤتمـر الـدولي حـول العـراق بتقديـم (٥٠) مليـون يـوان صينـي كدعـم للعـراق (Liu, 2011, p. 84).

المطلب الثاني
العلاقات الصينية ـ الخليجية

ان معاينـة السـلوك السـياسي الصينـي تجـاه منطقـة الخليـج العـربي يكشـف انهـا حاولـت ان تخلـق نـوع مـن التـوازن في علاقاتهـا مـع طـرفي الخليـج ، ونجحـت الى حـد كبـير في حصـد الكثـير مـن الفوائـد الاقتصاديـة والسياسـية، فهـي مـن جانـب حققـت حضـور سياسـيا واقتصاديـا مهـما في دول مجلـس التعـاون الخليجـي،

بالمقابل حافظت على نمو علاقتها مع ايران، ومثلت لها الدعامة الاقتصادية والسياسية في مواجهتها مع الولايات المتحدة الامريكية.

أولاً: الصين ودول مجلس التعاون الخليجي (استراتيجية الحوار وبناء الدولة)

كانت العلاقات التاريخية مع دول مجلس التعاون الخليجي هي القاعدة الاستراتيجية التي استندت عليها الصين، واتخذ تعميق التعاون الاستراتيجي الثنائي الشكل التعاوني الرائج في هذه الاستراتيجية، بما يلبي مصالح كلا الجانبين. فعلى إثر زيارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي ووزراء مالية الدول الأعضاء إلى الصين في يوليو ٢٠٠٤م، وقع خلالها الطرفان على الاتفاقية الإطارية بشأن الاقتصاد والتجارة والاستثمار، والاتفاق على بدء المفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة في يونيو عام ٢٠١٠م، إضافةً إلى الاتفاق لإنشاء آلية الحوار الاستراتيجي (Ministry of Foreign Affairs, PRC. Gulf Cooperation Council, Retrieved , 2020). كما كان لزيارة الرئيس الصيني آنذاك «هو جينتاو» إلى مقر جامعة الدول العربية في القاهرة في ٣٠ يناير عام٢٠٠٤م، واللقاء بالأمين العام السابق للجامعة العربية عمرو موسى والمندوبين الدائمين للدول الـ ٢٢ الأعضاء، وإصدار بيان مشترك حول « إنشاء منتدى التعاون الصيني العربي » الذي يهدف إلى تعزيز الحوار والتعاون والنهوض بالتنمية والتقدُّم، للمدة بين عامي: ٢٠٠٤ -٢٠١٨م، الأثر الكبير في توحيد وجهات النظر وإشارة مهمَّة إلى أن بوصلة العلاقات تسير في اتجاهات جديدة (Mhalhal., 2019, p. 26). لقد كانت خطوة مهمَّة في تعزيز الثقة السياسية المتبادلة والتعاون العملي والتبادلات الرفيعة المستوى بين الصين والدول العربية، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي التي حقَّقت تقدماً مثمراً في العلاقات معها فيما بعد

(Relations between Saudi Arabia and China From the Silk Road to the Oil Gate, 2014).

لقد كان نتاج هذا التعاون، زيارة العاهل السعودي آنذاك الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى الصين في يناير عام ٢٠٠٥م، تلتها زيارتي الرئيس الصيني «جينتاو» إلى المملكة العربية السعودية في أبريل عام ٢٠٠٦م وفبراير عام ٢٠٠٩م وعلى التوالي، أعقبتها زيارة نائب الرئيس «شي جين بينغ لساو» في يونيو عام ٢٠٠٨م، ويبدو أن مخرجات هذه الزيارات كان لها تطورات سريعة للتعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والطَّاقوية، وعلى ضوء هذه التطوُّرات أصبحت المملكة العربية السعودية ثاني أكبر موردي النَّفط للصين بعد الولايات المتحدة (Wu, 2011, p. 12).

وتأسيسًا على ذلك، فإن التعاون الاستراتيجي بين الصين ومجلس دول الخليج يبرز عددًا من الخصائص:

أولًا- مرونة السياسة الصينية، فهي لا تحدد الأصدقاء والأعداء على أساس مدى قرب الدول من القوى العُظمى والكُبرى الأُخرى، ولكن تعمل على تطوير العلاقات مع أي بلد يُمكن أن يُساهم في تحقيق أمنها القومي ومصالحها الخارجية، ففي الوقت الذي ترى فيه الصين أنَّ المملكة العربية السعودية الشريك الأول للولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الأمنية، إلَّا أنَّها استطاعت أن تحقق تقدمًا هائلًا في العلاقات معها (Sun,2008,p.41).

ثانيًا- تعتمد الصين في تخطيطها لبناء شراكة استراتيجية مع أي دولة من مبدأ «ما يجب فعله وما لا يجب فعله»، إذ تركز على تبادل المنفعة، وتجنُّب استهداف أي طرف ثالث، أي تقتصر مشاركتها إلى حد كبير على التعاون السياسي، وتجنُّب التورُّط في النزاعات الأمنية ولاسيما في منطقة الخليج العربي (Sun, D. , 2014, p. 2).

الفصل الثاني

الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي أثناء الأزمات: «ثورات الربيع العربي» والملف النووي الإيراني وجائحة كورونا

إنَّ المرونة التي تتمتع بها السياسة الصينية بعد اتباعها نهج الانفتاح والتي وجدت آثارها الإيجابية بكسر القيد الأيديولوجي، جعل من الصين الدولة التي لها القدرة أن تتعامل على وفق المتغيرات وبثبات نسبي، وترسم شبكة كبيرة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع معظم دول العالم، ويبدو أن الإدراك الصيني لأهمية هذه العلاقات مبني على استراتيجية ناجحة تظهرها معاينة ما تمَّ تحقيقه خلال مدة زمنية قصيرة. ويظهر التعامل الصيني مع ما يعرف بـ «ثورات الربيع العربي» أحقيَّة هذه المقاربة التي ظلت صامدة، بل وأعطتها صفة الدبلوماسية الاستباقيَّة، التي تقوم على قراءة دقيقة لما ستؤول إليه الأحداث؛ فتبني سياسات تنفيذية تعظم من المكاسب وتحجم من الخسائر. وقد برعت الصين في ذلك. ومن أجل التعرُّف بشكل أكثر دقة على السياسة الصينية تجاه «ثورات الربيع العربي» والكيفية التي جعلت من مواقفها ركائز باتجاه تثبيت أركان نفوذها في الخليج العربي يكون من الضروري بحث ذلك على وفق السياسة الكلية تجاه هذه الأحداث ومن ثمَّ البحث في تفاصيل هذه السياسة تجاه كل حدث منها.

المبحث الأول

الاستراتيجية الصينية (مواقف سياسية ومنافع اقتصادية): «ثورات الربيع العربي» وأزمة الملف النَّووي الإيراني ومبادرة الحزام والطريق

بعد التطورات التي حدثت في الشرق الأوسط خلال عامي ٢٠١٠ و٢٠١١م تبنَّت الدول العربية آراء مختلفة حول استراتيجياتها الخارجية، بسبب التباين في المصالح

والظروف السياسية الوطنية، فقد كان هناك العديد من الاختلاف في وجهات النظر تجاه قضايا محورية ومهمَّة، مثل: الحرب الإسرائيلية على غزة، والأزمة السورية، والقضية النَّووية الإيرانية ... إلخ، والتي أثرت جميعها سلبًا على فعالية تعاونهم الاستراتيجي الثنائي. كما كان لتراجع الاهتمام الأمريكي في الشرق الأوسط بسبب نقل الاهتمام نحو الشرق، وتحسُّن العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران نتيجة التقدُّم في المفاوضات النَّووية، قابلها عدم الاستقرار في العراق، وظهور وتزايد التنظيمات الإرهابية المتطرفة، والحرب في اليمن، كان لذلك تداعيات كبيرة في الوضع الإقليمي الخليجي وعلى العلاقات بين الصين ودول منطقة الخليج العربي.

وتأسيسًا على ذلك فقد تنبه الصينيون لهذه التغيُّرات، فكانت النقاط المحورية الرئيسة للدبلوماسية الصينية، انتهاج (الدبلوماسية الاستباقية)؛ للحفاظ على العلاقات الصينية مع دول منطقة الخليج العربي وتطويرها، لاسيما بعد انتخاب القيادة الجديدة المتمثّلة في الرئيس «شي جين بينغ» عام ٢٠١٢م. وعليه فقد سعت الصين التعامل مع أهم الأحداث والقضايا السياسية والاقتصادية للحفاظ على علاقتها في المنطقة وبالإمساك بمراكز نفوذ تمكنها من مواجهة القوى الغربية وبشكل تنافسي.

المطلب الأول

الاستراتيجية الصينية تجاه «ثورات الربيع العربي»

كان هناك اختلاف واضح في السياسات بين الصين ودول الخليج العربي تجاه ما يُسمَّى «الثورات العربية»، فقد تحدَّد موقف الصين من هذه الأحداث من خلال ثلاثة جوانب، أولًا: تصرُّ الصين على مبدأ عدم التدخُّل في الشؤون الداخلية للدول الأُخرى، وإن الشعوب لديها القدرة والوسائل؛ لإيجاد مسارات التنمية وأساليب الإدارة المناسبة للظروف المحلية، ثانيًا: تعارض الصين استخدام القوة وتدعو جميع

الأطراف إلى حل النزاعات من خلال الوسائل السياسية وبطرق سلمية، ثالثًا: تحث الصين المجتمع الدولي على دعم جهود دول المنطقة؛ لاستعادة الاستقرار السياسي وتطوير الاقتصاد وحل قضايا النقاط الساخنة على وجه الخصوص ودفع عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الأمام وخلق بيئة خارجية مواتية للسلام والاستقرار والتنمية المستدامة لهذه المنطقة(Liu Z. , 2012, p. 8). وعليه فإنَّ الصين لا تُعارض مساعي الإصلاح في المنطقة العربية؛ لتحسين المعيشة وتطوير الديمقراطية، ولكنَّها تعارض التدخُّلات الخارجية لا سيما التدخُّلات العسكرية، واعتماد الخيار السياسي من منطلق عدم التدخُّل الدبلوماسي (Alterman, 2013). وجريًا مع هذا النهج يُمكن القول أنَّ السياسة الخارجية للصين تجاه الدول العربية ومنها دول الخليج مدفوعة بالمصالح التجارية أكثر من المصالح الأمنية.

وتأكيدًا على ذلك فقد اتخذت الصين موقفًا عمليًّا، خلال «ثورات الربيع العربي» بالسعي إلى تحقيق أقصى الفوائد الاقتصادية والحد الأدنى من المخاطر السياسية. من خلال استغلال بنك التنمية وبنك التصدير والاستيراد الصيني؛ لتصبح المزود الرئيس لقروض التنمية منخفضة الفائدة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تعتمد على السداد عن طريق الموارد، أو قيام الشركات الصينية بتنفيذ المشاريع التي تستخدم المصادر والمواد الصينية(Degang Sun , 2015, p. 910). أي أنَّ الدبلوماسية الاقتصادية الصينية تحكمها ظروفها الوطنية بما يحقق المصلحة العُليا من خلال الوصول إلى الأسواق كجزء من استراتيجية التنمية المحلية الأكبر للصين، على عكس الحقبة الماوية عندما كانت السياسات التجارية الصينية تخدم الأهداف السياسية لقادتها (Joshua Eisenman, 2015, p. 793). وعليه ترى هذه الدراسة أنَّ الاعتبار الرئيس للدبلوماسية الاقتصادية الصينية تجاه الدول العربية في هذه المرحلة، هو تلبية الطلب المحلي الصيني، مع المحافظة على تعزيز العلاقات الثنائية.

وتماشيًا مع هذا الرأي فقد أكَّد رئيس مجلس الدولة الصيني السابق «ون جيا باو» على أن: الصين والدول العربية تشتركان في الكثير من أوجه التشابه، حيث

إنَّ كليهما دول نامية ذات تاريخ طويل وحضارات رائعة وثقافات مجيدة؛ كلاهما تعرض للإذلال والاستعمار من قِبَل القوى الغربية في العصر الحديث؛ وكلاهما يبحثان عن إنعاش وطني في العصر الجديد (Joshua Eisenman, 2015, p. 909).

ولقد ارتفع مستوى التعاون الاستراتيجي بين الصين ودول الخليج، خاصةً في مجال الطَّاقة، ففي أوائل عام ٢٠١٢م، قام رئيس الوزراء الصيني «وينجياباو» بزيارات ناجحة إلى المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر، في الوقت نفسه سعت الصين إلى تفعيل الشراكة الاستراتيجية مع المملكة العربية السعودية، وإنشاء شراكة استراتيجية جديدة مع الإمارات العربية المتحدة (Wu S. , 2015, p. 9). واستكمالًا لتعزيز التعاون المتبادل، عقدت الجولة الثانية من الحوار الاستراتيجي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في أبو ظبي في عام٢٠١١م، بينما عقـــدت الجولة الثالثة من هذا الحوار في بكين في يناير عام ٢٠١٤م (Ministry of Foreign Affairs, PRC.) Gulf Cooperation Council, Retrieved , 2020).

المطلب الثاني
الموقف الصيني من أزمة الملف النَّووي الإيراني

بعد تولي الرئيس السابق «حسن روحاني» السلطة في إيران عام ٢٠١٣م، حدث نوع من التهدئة في العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران، كانت الصين قد بذلت جهودًا كبيرة في الوساطة الدبلوماسية بين الغرب وإيران، ولعبت دوراً بناءاً في تعزيز الحل السياسي للقضية النَّووية الإيرانية. فبعد استئناف المفاوضات النَّووية عام ٢٠١٣م، أكَّدت الصين رسميًّا من خلال الرئيس «شي جينبي نغ» تأييدها الحل السلمي للنزاعات من خلال الحوارات، وقدَّمت خمسة اقتراحاتٍ لحل هذه القضية تمثَّلت في : الإصرار على الحوار بين إيران والدول

الست (٥+١)، والبحث عن قرار شامل وعادل، وتأكيد مبدأ المساواة، والعمل على خلق بيئة ملائمة للمحادثات، والبحث عن الطرق السليمة للوصول إلى المعالجات الشاملة. وتعتبر هذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها الصين اقتراحات خاصة بشأن القضية النَّووية الإيرانية (Gao, 2015, pp. 19-20).

من جانب آخر لم يكن ذلك الاهتمام دون قناعة شاملة، فقد كانت الصين نشطة في التواصل مع مختلف الأطراف، سعيًا منها لتقريب وجهات النظر وحل الخلافات، جاء ذلك من خلال التحرُّكات والاتصالات المكثَّفة التي قام بها وزير الخارجية « وانج يي» مع وزراء خارجية الولايات المتحدة وروسيا وإيران، في محاولة لتضييق الخلافات وتشجيع المفاوضات لإحراز نتائج مقبولة، وبالفعل تم التوصُّل إلى خطة عمل شاملة ومشتركة كاتفاق أولي، واعتبرت بمثابة الخطوة الأولى لحل هذه القضية من خلال الطرق الدبلوماسية، وعلى ضوء ذلك تم تأجيل هذه المفاوضات عدَّة مراتٍ سعيًا للتوصل إلى اتفاق شامل وبمدة قصيرة(Zhongmin , 2016, p. 18).

وتأسيسًا على ما تقدَّم يُمكن القول بأنَّ اهتمام الصين بالتوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، يعود إلى التصوُّرات للانعكاسات الإيجابية المحتملة التي تعود على الصين بالعودة إلى لعب دور؛ لإعادة تصميم مفاعل أراك للمياه الثقيلة لإنتاج البلوتونيوم الذي يُستخدم في صنع القنبلة النَّووية(Pachios, 2020) ، وتنفيذ المشاريع المتفق عليها مع إيران في بناء مفاعلين نوويين صغيري الحجم بطاقة ١٠٠ ميغاواط لكل منهما، مع إمكانية منحها مشروع بناء مفاعلين نوويين كبيري الحجم بطاقة ١٠٠ ميغاواط لكل منهما (Pachios, 2020).

ومن منظور استراتيجي أوسع ترى الصين أنَّ النتائج المحتملة لهذا الاتفاق يكمن في إمكانية حصولها على كميات من النَّفط والغاز وبأسعار رخيصة يجعلها في قائمة الدول الأولى المستوردة للنَّفط الإيراني، كما سيكون عاملًا رئيسًا في إزالة التوتُّر بين الصين وأميركا، الذي من خلاله تستطيع الصين من تعزيز نفوذها

الجيوبوليتكي بالشرق الأوسط، الذي يخدم سياستها في أمن الطَّاقة (Jing, 2015). الأمر الذي سيؤدي إلى رفع حجم التعاون الاقتصادي والتجاري لاسيما في مجال البنى التحتية ومشاريع الطاقة والإنشاءات، ويُساعد في رفع حجم التبادل التجاري في حدود ٢٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٤م (باكير ، ب.ت). وعليه يُمكن القول بأنَّ الصين انتهجت سياسة التوازن لإثبات ذاتها من خلال قراراتها كعضو دائم في الأمم المتحدة، والحفاظ على مصالحها مع إيران وعدم القبول بخسارة علاقاتها في إطارها الاستراتيجي مع دول الخليج العربي، بما يضمن تحقيق رؤيتها المستقبلية؛ لتأمين تواجدها في هذه المنطقة المهمَّة.

المطلب الثالث

التوظيف الاستراتيجي لمبادرة « الحزام والطَّريق » للتعاون والشراكة

ظلت العلاقات الصينية الخليجية لا تحمل العديد من المتغيرات وانطوت على الجانب السياسي، حتى إعلان الرئيس الصيني «شي جين بينغ» مبادرة «الحزام والطَّريق» في عام ٢٠١٣م خلال زيارته إلى آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا، أوضح خلالها أنَّ الغرض منها يكمن في خمس أولويات وهي: التنسيق السياسي، وربط المرافق، والتجارة دون عوائق، والتكامل المالي، والتبادلات بين الأفراد؛ لتحقيق مستوى عالٍ في دمج استراتيجيات التنمية في البلدان الواقعة على طول هذا الطَّريق وفقًا للمصالح المشتركة؛ لتعزيز الثقة السياسية والثقافية، والتبادل والتكامل الاقتصادي، بما يؤمن التَّقارب بين الحضارات، بمعنى آخر الوصول إلى الاحترام المتبادل والثقة والمنفعة المتبادلة والتعاون المربح(Sullivan, 2020). في ضوء ذلك حصلت هذه الاستراتيجية على استجابة من دول الخليج العربي والعمل على بذل جهود مشتركة لإنشاء «طريق الحرير الجديد» بشقيه البري والبحري (Wu S. , 2015, p. 26).

لـذا فقـد أصبحـت الدبلوماسـية الصينيـة أكثـر نشـاطًا وأصبـح الاعتقـاد أن هـذه المبـادرة سـتجلبُ فرصًـا هائلـة للتنميـة الشـاملة مـع دول منطقـة الخليـج العـربي (Sun, 2008). تـمَّ تأكيـد هـذا الاعتقـاد خـلال كلمـة الرئيـس «شي جـين بينـغ» في حفـل افتتـاح المؤتمـر الـوزاري السـادس لمنتـدى التعـاون بـين الصـين والـدول العربيـة، أشـار خلالـه بأنـه يتعيَّن عـلى الصـين والـدول العربيـة أن تتبنَّـى رؤية أوسـع لإقامـة نمـط مـن التعـاون والعلاقـات الجديـدة أطلـق عليهـا «1 + 2 + 3»، باعتبـار التعـاون في مجـال الطَّاقـة هـو الأسـاس للمرحلـة الأولى، والبنيـة التحتيـة وتسـير التجـارة والاسـتثمار كأجنحـة، وثلاثـة مجـالات متقدمـة في التقنيَّـات الحديثـة، بـما في ذلـك الطَّاقـة النَّوويـة، والفضـاء، والطَّاقـات المتجـددة (Xi, 2014). وتأسيسًـا عـلى ذلـك فقـد أكَّـدت الصـين عـلى أهميـة إقامـة اتفاقيـة التجـارة الحـرة مـع مجلـس التعـاون الخليجـي، وأهميـة إنشـاء صنـدوق الاسـتثمار المشـترك الصينـي- الإمـاراتي، وضرورة مشـاركة الـدول العربيـة في البنـك الآسـيوي للبنيـة التحتيـة والاسـتثمار، الـذي تـمَّ أنشـاؤه في العاصمـة بكـين عـام ٢٠١٤م (Online, 2018).

لقـد خلقـت السياسـة الصينيـة تجـاه دول منطقـة الخليـج العـربي مناخًـا سـيكولوجيًّا مشـتركًا، دفـع جميـع الأطـراف إلى التقـارب والإحسـاس بأهميـة المصالـح المشـتركة والحاجـة إلى المزيـد مـن التنسـيق والتعاون، وعـلى أسـاس ذلـك بـدأت الحركيـة والتفاعـل الدبلومـاسي في جانبهـا العمـلي. ففـي يونيـو عـام ٢٠١٤م، قـام رئيـس مجلـس الـوزراء في دولـة الكويـت آنـذاك سـمو الشـيخ جابـر المبـارك الحمـد الصبـاح بزيـارة الصـين، التقـى خلالهـا بالرئيـس الصينـي «شي جـين بينـغ» وناقشـا سُـبُل تعزيـز التعـاون العـربي الصينـي، مـع التركيـز عـلى التعـاون الصينـي ـ الكويتـي، وفي نوفمـبر مـن نفـس العـام، زار أمـير قطـر سـمو الشـيخ تميـم بـن حمـد آل ثـاني الصـين، وأعلنـت الدولتـات الشراكـة الاسـتراتيجية بينهـما، تلتهـا زيـارة ولي عهـد أبـو ظبـي سـمو الشـيخ محمـد بـن زايـد آل نهيـان الصـين في ديسـمبر ٢٠١٥م، والتـي ناقـش فيهـا مـع المسـؤولين الصينيـين سُـبُل تعزيـز العـلاقات الثنـائية. مـن جانـب آخـر شـهدت العلاقـات تطـوراً ملحـوظـاً ومهـمًّا، انعكـس ذلـك عـلى إعـلان الرئيـس الصينـي «شي جـين بينـغ» خـلال زيارتـه للمملكـة العربيـة السـعودية،

وجامعة الدول العربية في يناير عام ٢٠١٦م، خطة الصين لما أسماه «حوكمة الشرق الأوسط»، واعتماد مفهوم واستراتيجية جديدة للتعاون الصيني العربي، والتخطيط المشترك للتعاون الاستراتيجي في المستقبل (Sun D. G., 2017, pp. 101-102). والتي جاءت تماشيًا مع وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية في عام ٢٠١٦م التي أكَّدت على الروابط التاريخية التي تجمع الصين مع الدول العربية والسياسات ومجالات وآفاق التعاون المشترك (Kamel, 2018, pp. 76-95). كما جاءت نتائج زيارة الرئيس الصيني إلى إيران في عام ٢٠١٦م، إلى التوصل إلى إبرام اتفاق للتجارة الثنائية التي من المتوقَّع أن تصل إلى ٦٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٦م، حيث ترى الصين أن موقع إيران الجغرافي يُعَدُّ عاملًا حاسمًا في مبادرة الحزام والطَّريق(النص الكامل: وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، بكين ٢٠٢٠م).

وتأسيسًا على ما تقدَّم يُمكن القول بأنَّ مبادرة الطَّريق والحزام كانت لها نتائج إيجابية وسريعة في تطوير العلاقات مع المنطقة العربية بشكل عام ودول منطقة الخليج بشكل خاص من خلال ما يلي(Makram Belawi, 2017).

١- إنشاء مركز الدراسات الصينية العربية للإصلاح والتنمية في جامعة شنغهاي للدراسات الدولية في أبريل عام ٢٠١٧م يهتم بالعديد من الموضوعات أهمها : الموضوعات الاقتصادية والتنمية وخبرات الحوكمة في الصين وإمكانات الدول العربية للاستفادة منها.

٢- بالتوازي مع إنشاء مركز الدراسات الصينية العربية للإصلاح والتنمية، عقدت الدورة الثالثة للحوار السياسي الاستراتيجي الخاص في القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، شارك فيها كبار المسؤولين على المستوى الرسمي.

٣- عقد المنتدى الأول للتعاون الصيني العربي في شنغهاي لنظام (بروتوكول وحدة البيانات) تحت رعاية مشتركة لمكتب إدارة الأقمار الصناعية للملاحة

الفضائية الصينية، الأمانة الصينية للتعاون الصيني العربي، وأمانة جامعة الدول العربية والمنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤- عُقد المنتدى الصيني العربي الثاني للمرأة في بكين، في سبتمبر عام ٢٠١٧م، وشمل ١٥٠ منتديًا حكوميًّا من الصين والدول العربية وجامعة الدول العربية ومسؤوليات المنظمات النسائية، وممثلي الأوساط الأكاديمية والتجارية العربية والصينية، الغرض منه تمكين المرأة ودعم السياسات في مبادرة (حزام واحد وطريق واحد).

٥- عقد الدورة الخامسة لمؤتمر الصداقة الصينية العربية في بكين تحت رعاية مشتركة بين جمعية الصداقة الشعبية الصينية مع الدول الأجنبية، وجمعية الصداقة الصينية العربية، وجامعة الدول العربية.

٦- عقد المنتدى الصيني العربي للإصلاح والتنمية في بكين التي نظَّمتها وزارة الخارجية الصينية؛ لاستضافة مركز الدراسات الصينية العربية للإصلاح والتنمية، والتي ناقشت مواضيع، في تبادل الخبرات في الحكم والإدارة للدولة، وتحقيق الرخاء والتنمية المشتركة لبناء الحزام والطريق.

كما أنَّ هناك آليات أُخرى ظهرت تدريجياً في إطار منتدى التعاون الصيني العربي، يتم تنفيذها على شكل أنشطة كل سنتين وبالتناوب، تمثَّلت هذه الأنشطة في العديد من المؤتمرات والمنتديات، منها مؤتمر رجال الأعمال، ومنتدى العلاقات الصينية العربية الحوار الصيني العربي، مؤتمر الصداقة الصيني العربي، مؤتمر التعاون الصيني العربي في مجال الطَّاقة، ندوة التعاون الإعلامي الصيني العربي وإقامة فعاليات ثقافية متبادلة. لقد ساهمت هذه الآليات في تطور العلاقات الصينية العربية بشكل عام، ومع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، جاء ذلك على لسان سفير الصين «لي تشن»، في دولة قطر، حيث صرح في ٢٤ سبتمبر عام ٢٠١٨م إنَّ الصين تتوسَّع وهي بحاجة إلى الإصلاح والانفتاح؛ لتحقيق التنمية بالرغم من الظروف المعقدة والصعبة، وستستمر في تطوير

علاقاتها وتتخذ الخطوات الحاسمة في اتباع نهج سلمي للتنمية، ودعم تعددية الأطراف والمضي قدمًا في بناء العلاقات الدولية بأسلوب جديد، خاصة العلاقات الصينية الخليجية التي تؤكد على جميع الأطراف أنَّ الحفاظ على الاستقرار والوئام في منطقة الخليج، وتدعو دائمًا إلى الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة وحل النزاعات من خلال الحوار والتفاوض (Nibluk, 2017, pp. 81-82).

لذا فإن الصين تسعى لإيصال علاقاتها نحو مستوى استراتيجي مع دول الخليج العربي فعلى سبيل المثال - قام الرئيس الصيني عام ٢٠١٨م بزيارة رسمية إلى الإمارات العربية المتحدة ووقع ١٣ اتفاقية تعاون بين البلدين في مجالات الطَّاقة والتجارة الإلكترونية والزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، إضافةً للتعاون الاقتصادي في إطار مبادرة الحزام والطَّريق. وفي ذات العام أعلنت الصين والمملكة العربية السعودية بإطلاق مشاريع بقيمة ٢٢٥ مليار ريال سعودي تشمل البنى التحتية وقطاع المعلومات، وتهدف أن تكون السعودية محطة رئيسية في مبادرة الحزام والطريق الصينية، وفق رؤية السعودية عام ٢٠٣٠م (سليمان، ٢٠٢٠م).

المبحث الثالث

الاستراتيجية الصينية تجاه أزمات المنطقة المعاصرة: (الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النَّووي الإيراني ومواجهة جائحة كورونا)

واجهت الصين تحديات عديدة في سعيها للصعود إلى المكانة العالمية سلميًّا، هذه المواجهة تطلبت منها اتخاذ مواقف سياسية تؤمن لها دورها الريادي العالمي، وتعضد من مواقفها تجاه حلفائها، وهو ما يُمكن أن يفسر سياستها تجاه القضايا المهمَّة في منطقة الخليج العربي، الاتفاق النووي مع إيران، وما استجدَّ من نزاع حول جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الأخيرة تحوَّلت

إلى نقطة نزاع تحاول الولايات المتحدة الأمريكية الدفع بها؛ لتحجيم الدور الصيني في مناطق العالم لاسيما في منطقة الخليج العربي.

المطلب الأول
الموقف الصيني من الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النَّووي الإيراني

في إطار سياسة الاحتواء التي تطبقها الولايات المتحدة تجاه إيران، أعلن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في ٨ مايو عام ٢٠١٨م انسحاب الولايات المتحدة رسميًّا من الاتفاق النَّووي مع إيران وإلغاء خطة العمل الشاملة المشتركة، حيث يرى في هذا الاتفاق أمرًا خطيرًا لا يجلب للمنطقة السلام والاستقرار، لذلك تمّ فرض أعلى مستوى من العقوبات الاقتصادية عليها، في حين لم تؤيد الدول التي توصلت للاتفاق التي عرفت بمجموعة ٥ +١ (الدول الخمسة الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن فضلًا عن ألمانيا) هذا الإجراء، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية كونها الدولة التي انسحبت من الاتفاق، فقد أعربت فرنسا وألمانيا وبريطانيا عن أسفهم للانسحاب الأمريكي، فيما أعلنت روسيا أنه ستكون هناك عواقب ضارة لا محالة، أما الاتحاد الأوربي الذي كان من الأطراف الموقَّعة على خطة العمل المشتركة فقد أعرب عن تصميم الاتحاد على الحفاظ على الاتفاق، بينما أكَّدت الصين من خلال موقفها الرسمي على وجوب استمرار جميع الأطراف في الالتزام حتى نهاية الاتفاق (المهداوي، ٢٠٢٠م). كما وسَّعت للحفاظ على التحالف الثلاثي: (الصيني، الروسي، الإيراني) كاستراتيجية لتعزيز اهتمامها العالمي في كل فراغ إقليمي ينشأ بسبب سياسة إدارة ترامب الخارجية أحادية الجانب (عطوان، ٢٠١٨م). واستكمالًا لهذه الاستراتيجية وفي تطور غير مسبوق للعلاقات، نشرت مواقع «تابناك »الإيرانية التابع لمحسن رضائي، النسخة النهائية من

الاتفاقية بين إيران والصين تحمل عنوان «برنامج التعاون الشامل بين جمهورية الصين الشعبية وجمهورية إيران الإسلامية »التي تم الإعلان عنها في حزيران عام ٢٠٢٠م، تضمنت سبعة بنود، حدد البند الأول «الرؤية» التي تحكم هذه الاتفاقية، وتتلخص في شراكة استراتيجية شاملة بين الطرفين، على أساس نهج مربح للجانبين في مجال العلاقات الإقليمية والدولية الثنائية (فاطمة الصمادي).

ولقد كان من أبرز بنود هذه الاتفاقية، البند الثاني الذي حدَّد المهمة، والأهداف التي سيعمل الطرفان معًا لتحقيقها، وتضمنت هذه الأهداف ما يلي (فاطمة الصمادي بلا تاريخ):

- توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري.
- التفاعل الفعّال بين وكالات القطاع العام، والخاص، والمناطق الحرة، والخاصة.
- زيادة التأثير في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والسياحة.
- الشراكة الاستراتيجية في المجالات الاقتصادية المختلفة.
- توسيع التعاون بين الجامعات وأقسام التكنولوجيا والعلوم.
- المراجعة الفعَّالة والمستمرة للتعاون الاقتصادي المشترك للتغلب على العقبات والتحديات.
- دعم مواقف بعضهم البعض والتعاون في المحافل الدولية والمنظمات الإقليمية.
- تعزيز تطبيق القانون والتعاون الأمني في مختلف المجالات، بما في ذلك مكافحة الإرهاب.
- توسيع التعاون العسكري؛ لتعزيز القدرات الدفاعية والاستراتيجية.
- التعاون في المجالات الأُخرى.

وقد جاء أول تعليق على هذه الاتفاقية، من خلال التقرير الذي نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، التي أشارت إلى أن هذه الاتفاقية هي مكملة للشراكة التي اقترحها الرئيس الصيني «شي جين بينغ» أثناء زيارته لإيران عام ٢٠١٦م، قد تعطي الصين موطئ قدم في المنطقة التي ظلت تشغل اهتمام الولايات المتحدة استراتيجيًّا لعقود من الزمن، وبالمقابل قد تقوض جهود الإدارة الأمريكية في استمرار الضغط وعزل الحكومة الإيرانية بسبب طموحاتها النَّووية والعسكرية (تايمز، ٢٠٢٠م).

المطلب الثاني
العلاقات الصينية ـ الخليجية في ظل جائحة كورونا

لقد كان لقرار الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب لخفض التواجد الأمريكي المباشر في الشرق الأوسط، دافعًا للقوى المتنافسة الأخرى لملء فراغ جيوسياسي جديد، وتُعَدُّ الصين إحدى وأهم المنافسين للولايات المتحدة التي أظهرت انجذابًا للمشاركة في شؤون هذه المنطقة، على الرغم من أن أولويات توجهات سياستها الخارجية تركز نحو بيئتها المحلية، فقد أشار جوناثان فولتون الأستاذ في جامعة زايد بالإمارات العربية المتحدة خلال تقريره لعام ٢٠١٩م حول « الدور الصيني المتغير في الشرق الأوسط»، بأن الصين تفضل استخدام «دبلوماسية الشراكة»، بدلًا من الاعتماد على الأداة الجيوسياسية التقليدية للتحالفات (الخليج، ٢٠٢٠م).

وبعد انتشار جائحة كورونا في الصين خريف عام ٢٠١٩م، جاءت الاستجابة الصينية -الخليجية لهذا الفايروس منذ مراحلها الأولى جزءاً من هذه الدبلوماسية، فبعد أن كانت دول الخليج تقدم المساعدات للصين؛ وما إن وصلت بكين إلى مستوى يمكنها من التحكُّم في الوباء، حتى بدأ الدعم

يتدفق من الاتجاه الآخر، إذ أرسلت الصين مساعدات مادية تمثَّلت في مواد ومعدات الحماية، والمساعدة في بناء المستشفيات الميدانية وتبادل الخبرات، وتقديم التقنية في كيفية استخدام البيانات الضخمة وتكنولوجيا المعلومات؛ لتتبع انتشار الفيروس، لذا فإن جدوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة برزت بوضوح خلال هذه الأزمة. فقد أعلنت مجموعة (٤٢) وهي شركة للذكاء الاصطناعي في أبوظبي الشراكة مع شركة (BGI) الصينية المختصة بالجينات الوراثية مقرَّها في مدينة شنجن، وفتحت مختبرًا ضخمًا؛ لاكتشاف وتشخيص حالات الإصابة بفيروس كورونا، ويتمتع هذا المختبر بالقدرة على إجراء عشرات الآلاف من الاختبارات يوميًّا وهو أكبر مركز اختبار خارج الصين، ولم يتوقف التعاون على أساس الاختبارات، بل تعدى إلى شراكات أُخرى منها الشراكة بين مجموعة (٤٢) الإماراتية وشركة الأدوية الصينية سينوفارم (Sinopharm)، التي أطلقت المرحلة الثالثة من التجربة السريرية للقاح فيروس كورونا (فولتون، ٢٠٢٠م).

وتوجه النشاط الصيني إلى العراق، إذ تبرعت بمجموعة من أجهزة تشخيص فيروس كورونا، جاء ذلك رسميًّا خلال لقاء الوكيل الأقدم للشؤون السياسية والعلاقات الثنائية عبدالكريم هاشم مصطفى مع سفير الصين لدى بغداد تشانغ تاو، كان ذلك ردًّا على المساعدات المادية والمعنوية التي قدمها العراق إلى الصين في بداية الأزمة (شينخوا، ٢٠٢٠م).

وفي المقابل عملت إيران على تحويل هذه الأزمة إلى فرصة من خلال حرصها على توثيق علاقاتها مع الصين كوسيلة للتغلب على العزلة العالمية، لاسيما بعد قرار الولايات المتحدة بإعادة فرض العقوبات بعد الانسحاب من الاتفاق النَّووي، جاء ذلك رسميًّا على لسان وزير الخارجية الإيراني محمد ظريف بإعلانه التضامن مع بكين لمواجهة هذه الأزمة، وإبقاء العلاقات الدبلوماسية مفتوحة واستمرار النقل الجوي، مع السماح لبعض شركات

الطيران برحلات المسافرين إلى الصين من دول أُخرى(Behravesh, 2020) . لذا كانت إيران أول دولة تتلقى المساعدات من الصين للتصدي للفيروس، وذلك من خلال إرسال الخبراء وإجراء العديد من الاختبارات والإمدادات الطبية، بالإضافة إلى مستشفيين متنقلين، لذلك أصبحت شريكًا مبكرًا في معالجة جائحة كورونا بعد أن كان ينظر إليها في البداية كمصدر للفيروس، وعملت على تقديم نفسها كدولة رائدة في احتواء انتشاره، وتوسيع وتعميق علاقاتها مع جميع الدول في المنطقة (Wang Jian, 2020).

لذلك تمّ وصف تصرفات الصين على أنها أحد وسائل القوة الناعمة(Knight, 2020). والتي نجحت فيها باستخدام مواردها؛ لإقناع وجذب الآخرين إلى طريقة تفكيرها ومسارها المفضَّل للعمل (Nye, 2004).

ومن خلال معاينة الاستراتيجية الصينية في التعامل مع أزمة وباء كورونا على مستوى منطقة الخليج العربي يتَّضح أنَّها سعت لتحقيق ثلاثة أهداف، هي :

١- **تحقيق المصلحة السياسية**: ترغب الصين في مواجهة الانتقادات الموجهة ضدها لاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية، بفشلها في الاعتراف بخطر الفيروس أو كبح انتشاره في وقت مبكر، من خلال توسيع علاقاتها الإقليمية إلى ما وراء المجالات الاقتصادية (Frank Tang, 2020). لتتلاءم مع ورقة السياسات العربية التي أطلقتها عام ٢٠١٦م، والتي تضمنت بناء علاقات خارج المجال الاقتصادي؛ لتشمل التعاون الأمني، والتنمية الاجتماعية، والرعاية الصحية .

(Foreign Ministry of the People's Republic of China, China's Arab Policy Paper, 2016).

٢- **التحول في العلاقات من مستوى الدول إلى المجتمعات** : بعد أن كانت معظم علاقات الصين مع منطقة الخليج على مستوى الدولة، فتحت

أزمة كورونا الباب لمزيد من التفاعل على مستوى المجتمع، لاسيما في مواجهة بعض ردود الفعل السلبية التي حدثت على المستوى الفردي في المنطقة خلال مدة انتشار الوباء، فقد كان هناك عدد من الهجمات واسعة الانتشار ضد الصينيين والآسيويين من خلال مقاطع فيديو تحمل الصين مسؤولية الفيروس (Haddad-Fonda, 2020).

٣- **تخفيف وطأة الإعلام وإعادة الثقة** : تقدم الصين عروض للمساعدة السريعة غير المشروطة لتكنولوجيا المراقبة ذات التقنية العالية غير المتاحة لدول منطقة الخليج العربي، التي تكون محدودة وبطيئة الاستجابة لدى المانحين الغربيين التقليديين الذين لديهم علاقات في المنطقة، قد لقيت قبولًا إيجابيًّا وساعدت على تجاوز بعض التغطية الإعلامية السلبية الموجهة ضدها منذ بداية ظهور الوباء(Soylu, 2020).

لقد أظهرت أزمة وباء كورونا مدى ترابط الوحدات الدولية، والذي أعاد بقوة إلى واجهة الأحداث التساؤلات حول العولمة، ومدى تشابك العالم مع الصين وتأثيرها في مناطق عديدة، ومن هذه المناطق الحيوية منطقة الخليج العربي الغنية بموارد الطَّاقة، ويتمحور التساؤل حول معادلة الاقتصاد والأمن في منطقة اكتشفت الصين مدى أهميتها الاستراتيجية مجددًا مع ظهور فيروس كورونا، مثلما اكتشفت تلك المنطقة أيضًا مدى أهمية الصين لها، ويبقى العامل الاقتصادي إلى جانب عوامل أُخرى الأساس في الاهتمام الصيني المتزايد بالخليج ـ في ظل الحديث عن تراجع الولايات المتحدة من المنطقة نفسها، وهو ما يطرح تساؤل مركزي وهو، هل ستتبادل الصين والولايات المتحدة الأدوار على المدى الطويل؟ وللإجابة عن التساؤل، نشرت الباحثة في المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI)أن اليزابي رنغيلا، تحليلًا قالت فيه: «إنّه ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الزوايا التالية: أولًا – ما الصلة الاستراتيجية للخليج بالصين؟ وثانيًا – كيف تتداخل المصالح الأمريكية والصينية في

المنطقة؟ وكيف تنفصل؟ وثالثًا- هل الصين راغبة سياسيًّا (أو مستعدة)؛ لتكون فاعلًا أمنيًّا رئيسًا في منطقة الخليج؟» (عبد الودود، ٢٠٢٠م).

وتأسيسًا على ما تقدم يُمكن القول بأنَّ الصين تحاول استثمار الأزمة في تعزيز أهداف سياستها الخارجية، من خلال الانخراط في الدبلوماسية الإنسانية الثنائية، واعتماد استراتيجية بناء الثقة التدريجي التي تساعد في إرساء الأساس لمبادرات دبلوماسية ذات بعد سياسي، وبذلك حققت غرضها على المدى القصير والمتوسط، من خلال غرس رأي إيجابي بين الحكومات والشعوب تجاهها، لا سيما دول منطقة الخليج العربي؛ لتكون أكثر استجابة من الدول الغربية، بعيدًا عن الوسائل الاقتصادية والتجارية.

الخاتمة :

إن الإدراك الصيني لمكانة منطقة الخليج العربي من منظور استراتيجي كان الأساس في التوجه الصيني نحو بناء توازنات وإيجاد الشراكات مع دوله وبما يخدم نهجها الساعي للريادة العالمية. إنَّ هذا التوجه بشكله الجديد تجاه منطقة الخليج العربي مثل نموذجاً في إيجاد نقطة توازن بين المبادئ والمصالح. لذلك يمكن القول بأنَّ طبيعة العلاقات الصينية الخليجية الحديثة، ترتكز؛ أولًا – الروابط التاريخية صداقة تقليدية طابعها الشمول والشراكة المتمثل بـ «طريق الحرير القديم»؛ ثانيًا – الروابط الاقتصادية أي مبادئ السوق الحديثة للتوسع التجاري المربح للجانبين؛ ثالثًا – الروابط الجيوسياسية بمعنى المصالح الاستراتيجية والأمنية لكلا الجانبين.

وعليه فإن السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي ستستمر في التطور بشكل مطَّرد لأسباب أهمها : أولًا – اعتماد الصين المرونة في توجهاتها الاستراتيجية بإجراء تعديلات سريعة عند ظهور الفرص وفقًا لتقدير صناع القرار للخيارات التي يتخذونها وحسب الأولويات وصولًا إلى التعاون لتحقيق الشراكة الاستراتيجية، ثانيًا– تعمل الصين على تهيئة بيئة مواتية للتعاون الاقتصادي والسياسي الثنائي بدلًا من استهداف أطراف أُخرى، ثالثًا– إثراء سياسة السلام الخارجية المستقلة بتنفيذ التعاون الاستراتيجي مع دول منطقة الخليج العربي، فهي لا تركز للاستفادة من القنوات الثنائية فحسب، بل الاستفادة من الساحة متعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومجموعة العشرين، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة (أوابك)، ومنظمة التعاون الإسلامي.

وعليه، فإن الشراكة الاستراتيجية هي الأداة الرئيسة في التوجه الصيني وفق اعتبارات، أولها: طبيعة الصعود الصيني الذي يعتمد التنمية السلمية؛ لتوفر فرصًا لتنمية دول أُخرى، لاسيما مع البلدان النامية - دول عالم الجنوب، وطبيعي أنَّ هذه التنمية تحتاج إلى بيئة مستقرة، وتُعَدُّ منطقة الخليج العربي جزءًا مهمًّا من دبلوماسية الصين. ثانيًا: تتقاسم الصين ودول الخليج العربي مصالح مشتركة في العديد من المجالات، وستضع شراكتهما الاستراتيجية الثنائية الأساس للعلاقات الاقتصادية والتجارية.

ويبقى سلوك الصين لبناء علاقات قوية مع دول الخليج العربي يقلق الولايات المتحدة التي تعتبر هذه المنطقة نقطة ارتكاز أمني وعسكري واقتصادي لاستراتيجيتها وسياساتها في الشرق الأوسط، لذلك لجأت الولايات المتحدة لممارسة سياسة الضغط بعدة ملفات كان آخرها جائحة كورونا، وتهديدها بالعقوبات والتعويضات الاقتصادية والبشرية؛ لتحجيم أو تحديد النفوذ الصيني المتنامي في العالم، والذي يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، كما تعمل واشنطن على الحد من نشاط بكين الدبلوماسي وتوجيه ضربات اقتصادية أو مثبطات لنشاطها الاقتصادي من جهة أُخرى.

قائمة المراجع

أولاً ـ المراجـع العربية.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية.

أولاً ـ المراجع العربية:

١ـ الصين والعالم العربي وعشر سنوات على انطلاق منتدى التعاون العربي الصيني، ورقة لمركز الخليج للدراسات الاستراتيجية. (٦٣، ٢٠٢٠). تمّ الاسترداد من
http://www.akhbar-alkhaleej.com/13432/article_touch/121.html.

٢ـ النص الكامل: وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، بكين. (2020، 13 يناير)
. Retrieved from http://arabic.news.cn/2016-01/13/c_135006742.htm.

٣ـ جريدة أخبار الخليج. (٢٧ مايو،٢٠٢٠). أزمة كورونا وتطور علاقات الصين بمنطقة الشرق الأوسط، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية البحري. تم الاسترداد من
http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1211154 (2020 / 7 / 21 المعاينة).

٤ـ جونائن فولتون. (١٨ ٧ ، ٢٠٢٠). الشركات الخليجية الصينية قد تصمد أمام الأزمات العالمية الحالية، معهد الخليج العربي في واشنطن. تم الاسترداد من
https://agsiw.org/ar/chinas-gulf-partnerships-likely-to-weather-current-global-crises-arabic.

٥ـ خضر عباس وحيد وحيدي مطلق عطوان. (١ سبتمبر، ٢٠١٨). المستقبلات البديلة لإيران بعد خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النَّووي، المركز الديمقراطي العربي. تم الاسترداد من
https://democraticac.de/?p=56043.

٦ـ شينخوا. (٣٣، ٢٠٢٠). الصين تساعد العراق على مواجهة كورونا، موقع الصين بعيون عربي. تم الاسترداد من
http://arabic.people.com.cn/n3/2020/0303/c31660-9664017.htm.

٧ـ عامر سليمان. (٣٣، ٢٠٢٠). خارطة النفوذ الصيني في المنطقة العربية إلى أين؟ منتدى السياسات العربية. تم الاسترداد من https://bit.ly/3bEHK-Ws المعاينة (21 / 7 / 2020).

٨ـ علي حسين باكير . (ب.ت). تبعات الاتفاق النَّووي الإيراني على الصين وروسيا، تم الاسترداد من
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/09/201592110268569184.html.

٩ـ فاطمة الصمادي. (بلا تاريخ). إيران والصين ومعاهدة الـ ٢٥ عامًا: هل تتحوَّل العلاقات إلى شراكة استراتيجية عميقة. تم الاسترداد من مركز الجزيرة للدراسات.

١٠ـ مثنى علي المهداوي. (١٥ ٧، ٢٠٢٠). العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد الاتفاق النَّووي، مجلة العلوم السياسية. تم الاسترداد من
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=160999.

١١ـ مثنى فائق مرعي. (٢٠١٧). الصين والقضايا العربية... دراسة في طبيعة المواقف والمحددات. الخرطوم: مؤتمر آفاق التعاون العربي الأفريقي الصيني في إطار مبادرة الحزام والطَّريق.

١٢ـ مسلم عبد الودود. (١٦ ٣، ٢٠٢٠). الصين وكورونا وأمن منطقة الخليج.. هل يفتح الوباء أفقًا جديدًا؟ تم الاسترداد من

https://www.hafryat.com/ar/blog مجلة حفريات.

١٣ـ مظاهرات ساحة تيانانمن أو تُعرف باسم حادثة الرابع من يونيو هي مجموعة من المظاهرات الوطنية التي وقعت في جمهورية الصين الشعبية، بين ١٥ أبريل عام ١٩٨٩ و٤ يونيو عام ١٩٨٩، وتمركزت في ساحة تيانانمن في بكين التي كانت

محتلة من قِبَل طلاب جامعيين صينيين طالبوا بالديمقراطية. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من
available at: https://soo.gd/R4hg p،44، Revolution and repression in Tiananmen square ، Calhoun، Craig -.

١٤- نبيل سرور. (كانون الثاني، ٢٠١٥). الصين التحويلات الدولية وحماية تجربة الإصلاح. مجلة الدفاع الوطني اللبنانية، صفحة العدد (٩١).

١٥- نيويورك تايمز. (١٤ تموز ، ٢٠٢٠). شراكة كاملة مرتقبة بين الصين وإيران. تم الاسترداد من
https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2020/07/12.

ثانياً - المراجع الأجنبية :

1- Alterman, J. (2013, August 6). China's Balancing Act in the Gulf, Retrieved. Retrieved from Available At: http://csis.org/files/publication/130821_Alterman_China Gulf_Web.pdf. .

2- An, W. (2020, 5 30). The Stable Development of the Relations between China and the Middle East, Retrieved. Retrieved from Available At: http://iwaas.cass.cn/SuoKan/ how_SuoKan_ls.asp?id=756.

3- Bajpaee, C. (2020, 5 30). China Becomes Increasingly Involved in the Middle East, Retrieved. Retrieved from from Available At: http://www.pinr.com/report.php?ac=view_report&report_id=455&language_id=1..

4- Behravesh, M. (2020, 7 23). The Untold Story of How Iran Botched the Coronavirus Pandemic. Retrieved from https://foreignpolicy. com/2020/03/24/how-iran-botched-coronavirus-pandemic-response.

5- Degang Sun , &. (2015). China's Economic Diplomacy towards the Arab Countries: challenges ahead. Journal of Contemporary China.

6- Foreign Ministry of the People's Republic of China, China's Arab Policy Paper. (2016, January 13). Retrieved from https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/ t1331683.shtml (accessed ; 25 / 7 / 2020).

7- Frank Tang, O. (2020, March 11). Oil price war between Saudi Arabia, Russia set to offer China's coronavirus-hit economy welcome relief. Retrieved from https://www.scmp.com/economy/china-economy/article/3074664/oil-pr.

8- Gao, Z. (2015). China and Middle East relations since the turmoil in the region. Arab World Studies.

9- Haddad-Fonda, K. (2020, March 30). Can Beijing's mask diplomacy win hearts and minds in the Arab world?" Responsible Statecraft. Retrieved from https:/ responsiblestatecraft. org/2020/03/30/can-beijings-mask-diplomacy-win-hearts-/ and-minds-in-the-arab-wor.

10- Hua, L. (2014). The Iran nuclear issue and China's Middle East diplomacy. Arab World Studies.

11- Jing, L. (2015 , 8 29). China is taking charge of a key element in Iran's nuclear deal, Business Insider. Retrieved from Available At: www.businessinsider.com/chinas-role-in-iran-nuclear-deal-.

12- Joshua Eisenman. (2015). China–Africa trade patterns: causes and consequences. Journal of Contemporary China.

13- Kamel, M. S. (2018, Jun 1). China's Belt and Road Initiative: Implications for the Middle East. Cambridge Review of International Affairs, pp. 31, Issue.

14- Knight, W. (2020 , 7 25). China Flexes its Soft Power with 'Covid Diplomacy. Retrieved from https://www.wired.com/story/china-flexes-soft-power-covid-diplomacy.

15- Liu, Z. (2011). China's diplomacy on the hot issues of Middle East: history, ideas, experiences and impact. Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia).

16- Liu, Z. (2012). On Political unrest in the Middle East and China's diplomacy. ournal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia).

17- Makram Belawi, M. (2017). The initiative of the belt and the Chinese road and the inevitability of Arab geography. Retrieved from Al Jazeera Net, Available At: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions (A:14 / 7 / 2020).

18- Mhalhal., M. (2019, 01 004). China-Gulf Relations for the Period 2001-2018. Journal of US-China Public Administration,.

19- Ministry of Foreign Affairs, PRC. Gulf Cooperation Council, Retrieved . (2020 , May 30). Retrieved from Available At: http://www.fmprc.gov.cn/mfa_chn/gjhdq_603914/gjhdqzz_ 09676/lhg_610422/jbqk_610424/.

20- Nibluk, T. (2017). China's emergence as the largest trading partner of the Gulf States. The Future of the Arab Magazine.

21- Nye, J. (2004). The Means to Success in World Politics. New York: Public Affairs.

22- Online, P. D. (2018). Report: China's Baidu satellite navigation system receives two new members in space. Retrieved. Retrieved from http://www.people.com.cn/n3/2018/0330/c31657-9443813.htm. (A: 13/7/2020).

23- Pachios, H. (2020, 7 11). , Let's look at China's role in the Iran nuclear deal, The Hill. Retrieved from http://thehill.com/blogs/congress-blog/foreign-policy/251657-lets-look-at-chinas-role-in-the-iran-nuclear-dea.

24- Relations between Saudi Arabia and China From the Silk Road to the Oil Gate. (2014, March 12). Retrieved from Asharq Al Awsat Newspaper.

25- Soylu, R. (2020, March 27). Coronavirus: Turkey rejects Chinese testing kits over inaccurate results. Retrieved from https://www.middleeasteye.net/news/coronavirus-turkey-faulty-chinese-kits-not-use (accessed: 25 / 7 / 2020).

26- Sudanese, C. a. (2009, February 5). leaders exchanged congratulatory messages to mark the 50th anniversary of the establishment of diplomatic relations between the two countries (:). People's Daily. Retrieved from People's Daily

27- Sullivan, E. R. (2020, 7 11). Why China likes the Iran deal, CNN, 31/7/2015.

28- Sun, D. , &. (2014). China's response to the revolts in the Arab world: A case of pragmatic diplomacy. Mediterranean Politics.

29- Sun, D. (2008). The theoretical and empirical research on US-Saudi Arabia quasi-alliance diplomacy. Arab World Studies.

30- Sun, D. G. (2017). China and Middle East security governance. The Arab Future Journal.

31- Wang Jian, L. (2020, 7 25). Chinese experts helping on spot as COVID-19 cases rise in Iran. Retrieved from http://www.xinhuanet.com/english/2020-03/05/c_138846945.htm.

32- Wu, B. (2011). Reflections on China-Arab Cooperation Forum: based on China-Gulf relations. Arab World Studies.

33- Wu, S. (2015). Constructing "One Belt and One Road" to enhancing China and GCC cooperation. Arab World Studies.

34- Xi, J. (2014, June 5). Carry Forward the Spirit of the Silk Road, Deepen Sino-Arab Cooperation—Speech in Opening Ceremony of Sixth Ministerial Conference of the China-Arab States Cooperation Forum. Retrieved from http://news.xinhuanet.com/politics/2014-06/05/c_1111003387. htm. (A: 13/7/2020.

35- Xinhuanet. (2018, 7 14). New Silk Road, the location of the channel and the road. Retrieved. Retrieved from Available At: http://www.xinhuanet.com/silkroad/arabic/index htm.

36- Yu, J. (2004). Iraq war and China's diplomacy. West Asia and Africa.

37- Zhongmin , L. (2016). Historical Evolution of Relationship between China and the Gulf Region. n Asia: Journal of Middle Eastern and Islamic Studies.

38- ZOUBIR, S. D. (n.d.). China-Arab States Strategic Partnership:. Myth or Reality.

Abstract

Subsequent to the end of the Cold War marked the beginning of a phase of global political and economic openness, and China was one of the most important countries that rushed to exploit this openness and it seeks to adopt strategies based on cooperation and gaining on partnership, boosting the achievement of its economic interests. The openness policy that adopted pursued by China in its third phase 1992-2002 was an essential in building of the economy a major country capable of competition and resilience, and it was adopted by its peaceful towards leadership The international community for example, the finding of the balances and building companies. And also It has succeeded in drawing of its most regions of the world, especially the Arab Gulf region. The first two decades of the twenty-first century to the level of partnerships, the need for the countries of the region to diversify their partnerships to face the successive crises that struck the region and to find political allies to advocate their causes in international organizations will be exploited.

قواعد النشر
قواعد النشر في سلسلة الإصدارات الخاصة
سلسلة علمية محكمة

- أن يكون البحث أو الدراسة معنية بشؤون دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية.
- أن تمثل الدراسة إضافة جديدة إلى حقل التخصص العلمي.
- لم يسبق تقديمها للنشر إلى جهة أُخرى، ولم يتم نشرها بأي صورة كانت، مع كتابة إقرار وتعهد بذلك.
- ألا يقل عدد صفحات الدراسة عن (٢٥) صفحة (٦٢٥٠ كلمة).
- أن توضع الهوامش والمصادر العلمية والمراجع وفق المعايير البحثية المعتمدة.
- أن يرفق مع البحث أو الدراسة ملخص باللغتين العربية والإنجليزية في حدود (٣٠٠) كلمة.
- أن يرفق الباحث سيرة ذاتية مختصرة.
- أن يمر البحث قبل إجازته للنشر بعملية تحكيم سري من قبل محكمين اثنين على الأقل، متخصصين في مجال التخصص العلمي المقدم فيه البحث.
- يخطر الباحث بنتيجة التحكيم خلال أربعة أسابيع من وصولها إلى إدارة المركز.
- المركز غير ملزم بإعادة الأبحاث للباحث سواء نُشرت أم لم تُنشر.
- لا يحق للباحث أن يقوم بإعادة نشر البحث مرة أخرى إلا بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ النشر، وبالتنسيق مع إدارة المركز.
- يمنح الباحث (١٠) نسخ من الإصدار.
- لا يُمنح الباحث أية مكافأة مالية عن البحث.